

74,254 شهيدا و175,306 جرحى حصيلة ثلاثة أعوام من العدوان على غزة

* طفل شهيد كل 71 دقيقة وآلاف الأطفال بين مبتور ويتيم ومحروم من التعليم * 19 مستشفى خارج الخدمة واستشهاد 1,723 من الكوادر الطبية * 466 وفاة جراء سوء التغذية وارتفاع فقر الدم بين الحوامل إلى 61٪

غزة - وفا- أفادت مصادر طبية بأن إجمالي عدد شهداء عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة بلغ 74,254 شهيدا، فيما وصل إجمالي عدد الجرحى إلى 175,306، وذلك في حصيلة موثقة تعكس حجم الخسائر البشرية بعد مرور ثلاثة أعوام من حرب الإبادة الجماعية.

الشهداء الأطفال والنساء وكبار السن

وأوضحت المصادر الطبية أن الفئات الأكثر هشاشة من الأطفال والنساء وكبار السن شكلت النسبة الأكبر من الضحايا؛ حيث استشهد 21,976 طفلا وأصيب 45,569 طفلا.

وأوضحت أنه ارتقت 11,301 شهيدة من النساء وأصيبت 24,537 امرأة، فيما سجل استشهاد 5,405 مسنين وإصابة 12,269 آخرين، فيما بلغ عدد الشهداء بين الرجال 35,555 شهيدا والجرحى 92,892 جريحا.

طفل شهيد كل 71 دقيقة

وحذرت المصادر من الاستهداف الممنهج للطفولة في القطاع، مشيرة إلى أن الاحتلال يقتل طفلا كل 71 دقيقة.

ووثقت المصادر استشهاد 1,125 طفلا دون سن العام، بينهم 612 طفلا ولدوا واستشهدوا خلال العدوان، إضافة إلى استشهاد 5,444 طفلا دون سن الخامسة.

كما أسفر العدوان عن 1,134 حالة بتر بين الأطفال، وتيتم 71,846 طفلا، وحرمان 914,102 طفل من التعليم، وتعرض 1,204,102 طفل لانعدام الأمن الغذائي، ما أدى إلى الارتفاع الحاد في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليبلغ 33.4 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي.

19 مستشفى خرجت عن الخدمة

وعلى صعيد المنظومة الصحية، أكدت المصادر خروج 19 مستشفى عن الخدمة تماما من أصل 38 مستشفى تم استهدافها بالكامل، بينما تعمل 19 مستشفى أخرى بشكل جزئي فقط، تتضمن 5 مستشفيات حكومية و12 مستشفى ميدانيا. وأضافت أن الاحتلال استهدف 158 مركز رعاية أولية، خرج منها 64 مركزا عن الخدمة، كما استشهد 1,723 كادرا طبيا، وتعرض 362 كادرا للاعتقال، إلى جانب 825 استهدافا للمرافق الصحية و216 استهدافا لمركبات الإسعاف.

انهيار القدرة الاستيعابية ونقص المعدات الطبية

وتسببت حرب الإبادة في انخفاض معدل الأسرة، وتوقف جميع أجهزة الرنين المغناطيسي(MRI) التسعة، وغالبية أجهزة التصوير الطبقي ومحطات الأكسجين ومولدات الطاقة.

466 وفاة بسبب سوء التغذية ونقص العلاج

وأشارت المصادر إلى تفاقم خطر المجاعة وأزمة الدواء؛ حيث سجلت 466 حالة وفاة جراء سوء التغذية، من بينهم 157 طفلا و48 امرأة و189 من كبار السن و72 رجلا، وارتفعت نسبة فقر الدم بين الحوامل إلى 61٪. وذكرت أن نسبة الأصناف الصفرية في الأدوية الأساسية بلغت 44٪، وفي المستهلكات الطبية 54٪، وسط عجز بنسبة 83٪ في مواد الفحص المخبري، و71٪ في المستهلكات المخبرية، وعجز بنسبة 96٪ في خدمات القسطرة القلبية والقلب المفتوح.

21 ألف مريض ينتظرون الإجلاء الطبي

وشددت المصادر الطبية على الأوضاع الكارثية للمرضى والمصابين المحرومين من العلاج؛ حيث ينتظر 21,000 مريض مسجل الإجلاء الطبي والسفر للعلاج في الخارج، منهم 5,803 أطفال و4,800 مريض أورام.

وكشفت عن وفاة 2,027 مريضا وهم ينتظرون الإجلاء الطبي، بينهم 264 طفلا و505 مرضى أورام، في حين لم يتم إجلاء سوى 2,853 مريضا فقط منذ فبراير 2026.

تداعيات نفسية خطيرة على شباب غزة

وحذرت المصادر من التداعيات النفسية الخطيرة على شباب غزة، حيث يعاني 98٪ منهم من قلق مستمر على حياتهم، ويشعر 62٪ منهم بالبؤس والإرهاق والعجز، فيما استوفى 56٪ معايير اضطراب ما بعد الصدمة. كما أظهرت المؤشرات أن 39٪ يعانون الخوف المستمر وفق مقياس القلق(GAD-7)، وأن 61٪ يعانون القلق بدرجة متوسطة إلى شديدة، فيما يعاني 57٪ الاكتئاب بدرجة متوسطة إلى شديدة، مجددة المطالبة بالتدخل الدولي العاجل لوقف العدوان وإنقاذ المنظومة الصحية.

100 منظمة دولية تؤكد أن وقف النار "حبر على ورق".. وجميع سكان غزة بحاجة لمأوى

نيويورك- جنيف- الحياة الجديدة- وكالات- وصفت أكثر من 100 منظمة دولية للإغاثة وحقوق الإنسان وقف إطلاق النار في غزة، بأنه "حبر على ورق"، في ظل استمرار قتل إسرائيل للمواطنين في القطاع، والقيود المفروضة على المساعدات ومستلزمات إعادة الإعمار، رغم مرور عام على سريانه. وقالت منظمة "أوكسفام إنترمون" الإسبانية في البيان المشترك، أمس الجمعة، إن إسرائيل قتلت أكثر من 1400 من الفلسطينيين في غزة خلال 365 يوما منذ بدء وقف إطلاق النار، في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025. وأضاف البيان أن "القوات الإسرائيلية تواصل يوميا قتل الفلسطينيين وإصابتهم، فيما تحول القيود المفروضة على المساعدات والمعدات ومواد إعادة الإعمار دون تعافي الأسر".

وأشار إلى أن أكثر "من مليوني شخص يحتاجون إلى مأوى، وأن 1.4 مليون يواجهون مستويات حرجة من الجوع، بينما لا يعمل أي مستشفى في القطاع بكامل طاقته".

وحسب البيان "أكدت المنظمات ضرورة عدم تطبيع الموت والحرمان في غزة تحت غطاء اتفاق وقف إطلاق النار".

ولفتت نقلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى بقاء نحو 10 آلاف شخص تحت الأنقاض.

ومن بين المنظمات الموقعة على البيان المشترك: منظمة العفو الدولية، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، والمجلس النرويجي للاجئين، والمجلس الدنماركي للاجئين، و"كاريتاس" الدولية، ومنظمة "غرينبيس" الدولية، ومنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين.

وفي السياق، قالت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة أمس إن جميع سكان قطاع غزة تقريبا بحاجة إلى خيام أو مساعدة في توفير المأوى قبل حلول الشتاء، إذ إن من المتوقع أن تجلب ظاهرة النينيو المناخية أمطارا غزيرة، في وقت لا تزال فيه الإمدادات شحيحة بسبب قيود الاحتلال.

وأضافت المنظمة أن ظاهرة النينيو، التي قد تكون الأقوى على الإطلاق وفقا لوكالة الأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة، قد تضعف المباني غير الآمنة أكثر، وتتسبب في سيول قد تتفاقم في ظل أنظمة التصريف المتضررة بشدة في القطاع.

وقالت إيمي بوب المديرة العامة للمنظمة إن ما يقرب من مليوني فلسطيني داخل القطاع الذي دمرته الحرب يحتاجون إلى المساعدة، لكن لم تتم تلبية سوى حوالي 17 بالمئة من احتياجات المأوى في الشتاء من جهات إغاثة.

وتابعت: "يجب أن تتمكن العائلات التي عانت بالفعل من النزوح المتكرر والخسائر المدمرة من مواجهة فصل الشتاء بأمان وكرامة". وأضافت أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجعل من الصعب على الوكالات توسيع نطاق استجاباتها.

وقالت المنظمة إن سلطات الاحتلال لم تسمح بدخول نحو 8600 مجموعة من مستلزمات الإيواء الطارئة، والتي تتكون من الخشب والقماش المشمع وبعض المواد الأساسية، إلى قطاع غزة، إذ صنفتها على أنها مواد ذات استخدام مزدوج.

وقالت المنظمة إنها تمكنت من إدخال بعض القماش المشمع والخيام، لكن ذلك لم يكن كافيا للنطاق الحالي المطلوب في غزة. وأشارت إلى أن أكثر من نصف الخيام والملاجئ المؤقتة في القطاع تحتاج إلى استبدال لأنها في حالة سيئة، محذرة من أن البدائل قليلة مع وجود مبان متضررة من الحرب تشكل خطرا على السلامة.

وذكرت المنظمة أنه تم تصنيف أكثر من 3600 مبنى في أغسطس/ آب باعتبارها خطيرة ومعرضة لخطر الانهيار وأن حوالي 1.8 مليون نسمة يعيشون في مواقع نزوح معظمهم في مناطق معرضة لخطر السيول.

جامعة برشلونة تستعد لإطلاق أول كرسي جامعي للدراسات الفلسطينية في إسبانيا وأوروبا

برشلونة - وفا- تدشن جامعة برشلونة ومؤسسات فيرير رسميا، يوم الأربعاء المقبل، في القاعة الكبرى بالمبنى التاريخي للجامعة، كرسي جامعة برشلونة-مؤسسات فيرير للدراسات الفلسطينية، ليكون الأول من نوعه في جامعة إسبانية، والأول في أوروبا الذي يؤسس رسميا بصفة كرسي جامعي مخصص للدراسات الفلسطينية، على خلفية حرب الإبادة في قطاع غزة.

ويهدف الكرسي حسب بيان الدعوة الصادر عن الجامعة، إلى إنتاج معرفة أكاديمية رصينة عن فلسطين، والإسهام في فهم أعمق لواقعها التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ويعد فضاء للبحث والتأمل ونقل المعرفة، يجمع مختصين من تخصصات متعددة، ويعزز التعاون مع الجامعات والمؤسسات الفلسطينية.

ويترأس الفعالية رئيس جامعة برشلونة جوان غواردیا، بمشاركة مندوبة رئيس الجامعة لتطوير الكلية 18 وأستاذة القانون الدولي في الجامعة إليزندا كالفيت، ومديرة مؤسسات فيرير إستيفانيا ريكو، ومسؤولة برنامج "أكسيو بالستينا" في المؤسسات جوليا باستور.

وبعد العرض المؤسسي، تعقد ندوة حوارية بعنوان "أصوات فلسطينية: هل تستطيع الأوساط الأكاديمية المساهمة في تغيير العالم؟"، تديرها الصحفية تشيل فيشاس، ويشارك فيها رئيس جامعة الأزهر في غزة عمر ملاد عبر رسالة مصورة مسجلة مسبقا، وسناء السرغلي من كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام في جامعة النجاح الوطنية، ومنار إدريسي، مديرة الأعمال الفنية والثقافية المقيمة في القدس. وتتضمن الفعالية فقرة للأسئلة والأجوبة، وتختتم بأمسية شعرية للكاتب والصحفي الفلسطيني محمد بيطاري.

يشار إلى أن حفل التدشين الرسمي للكرسي سيعقد في القاعة الكبرى بالمبنى التاريخي لجامعة برشلونة.

إسرائيل تستخدم الآثار ذريعة لابتلاع أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة

د. رمزي عودة

إن ما نشهده اليوم من تصعيد إسرائيلي في مصادرة الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة وجود مواقع أثرية فيها، ليس إجراء معزولا يتعلق بحماية الآثار، بل يمثل حلقة جديدة في سلسلة السياسات الهادفة إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة، وتكريس المشروع الاستيطاني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وتاريخه.

ووفقا لمصادر وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، تضم الأراضي الفلسطينية أكثر من سبعة آلاف موقع أثري، يشكل كثير منها جزءا أصيلا من التاريخ الحضاري الفلسطيني. غير أن المخاوف تتزايد من توظيف هذه المواقع ذريعة للاستيلاء على الأراضي المحيطة بها، من خلال أوامر وإخطارات عسكرية تحد من قدرة المواطنين على الوصول إلى أراضيهم والتصرف فيها.

وأفادت عشرات الاتصالات من مواطنين في محافظتي قلقيلية وطولكرم، أفادوا فيها بتلقي إخطارات تتعلق بمصادرة أجزاء من أراضيهم، بما في ذلك أراض تقع في المناطق المصنفة (أ) و(ب). ومن الأمثلة التي تستدعي المتابعة والتوثيق، أوامر المصادرة التي أفيد بتوزيعها في قرية الفندق شرقي قلقيلية بحجة وجود مناطق أثرية، والأوامر المتعلقة بمنطقة مغارة الصاحب (خلة الصافوطي) شرقي بلدة كفر لاقف، فضلا عن إبلاغ مجلس قروي عزون عتمة بإجراءات تستهدف مواقع في البلدة، قيل إن مساحتها تبلغ نحو 200 دونم. وتكشف هذه الإفادات عن خطورة التطورات الجارية، وتستوجب نشر الوثائق العسكرية ذات الصلة والتحقق من نطاق كل إجراء وأساسه القانوني.

وليست هذه السياسة منفصلة عن سجل أوسع من الإجراءات التي استخدمتها سلطات الاحتلال للسيطرة على الأرض الفلسطينية؛ فقد جرى الاستيلاء على أراض تحت ذرائع تتعلق بالمحميات الطبيعية، وتوسيع المناطق العسكرية ومناطق التدريب وإطلاق النار، وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الجدار، وتوسيع المستوطنات. واليوم، تضاف المواقع الأثرية إلى قائمة الذرائع التي قد تستخدم لتقييد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم وفرض وقائع جديدة على الأرض.

إن خطورة هذه الإجراءات لا تقتصر على حرمان المواطنين من أراضيهم ومصادر رزقهم، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وتجزئة الضفة المحتلة وعزل التجمعات السكانية عن بعضها بعضا. وعندما تستخدم المواقع الأثرية لتقييد حقوق أصحاب الأراضي أو لتسهيل السيطرة على المناطق المحيطة بها، تتحول حماية التاريخ من مسؤولية ثقافية وإنسانية إلى أداة محتملة في خدمة مشروع استيطاني يسعى إلى فرض واقع دائم في الأراضي المحتلة.

والأخطر أن الآثار، التي يفترض أن تكون شاهدا على تاريخ الشعوب وحضاراتها، قد تتحول إلى وسيلة للمساس بهوية أصحاب الأرض أو تهميش رواياتهم التاريخية. فالتراث الثقافي المادي الفلسطيني، بما يشمله من مواقع أثرية ومبان تاريخية ومقتنيات وشواهد حضارية، يمثل جزءا أصيلا من الهوية الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني. ولا يجوز توظيف أعمال التنقيب الأثري غطاء لمصادرة الأراضي أو حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواقعهم التاريخية، أو استغلال نتائج الأبحاث لخدمة سياسات الاحتلال وروايته الاستيطانية.

وتبرز في هذا السياق المخاوف المتعلقة بالمواقع الأثرية الواقعة بين قريتي حزما وجبع، حيث تشير معلومات متداولة إلى تعرض مواقع مكشوفة للهدم أو الضرر في سياق إنشاء الطرق الالتفافية. وتستدعي هذه الوقائع توثيقا ميدانيا وتحقيقا مستقلا لتحديد حجم الأضرار والجهات المسؤولة عنها. فالإضرار بالمواقع الأثرية لا يمثل خسارة مادية فحسب، بل يهدد الذاكرة التاريخية الفلسطينية وحق الأجيال القادمة في التعرف إلى تراثها والحفاظ عليه.

7

10/9 د

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
Municipal Development & Lending Fund

دعوة لتقديم عرض أسعار/ أعمال

بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز

اسم البرنامج: برنامج تطوير الهيئات المحلية المرحلة الرابعة / الدورة الثانية (MDPIV-CII)

اسم المشروع الفرعي: تأهيل طرق داخلية في هندازة - شارع المدارس

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية على منحة بقيمة 108 مليون يورو من مجموعة من الشركاء والممولين: (البنك الدولي- مؤسسة التنمية الدولية، البنك الألماني للتنمية، الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، الحكومة السويدية، الوكالة الألمانية للدعم الفني، الوكالة البلجيكية للتنمية)، بالإضافة الى مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 10 ٪ , في إطار برنامج تطوير الهيئات المحلية المرحلة الرابعة / الدورة الثانية(MDPIV- Cycle II).وقد حصلت بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز على منحة فرعية من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (المتلقية للمنحة) لتنفيذ مشروع (إعادة تأهيل شارع المدارس) وتنوي استعمال جزء من أموال هذه المنحة الفرعية في عمل دفعات تحت العقد رقم 1 -452280- 10 -MDP4 Real-c2.w1 الذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة.

تدعوكم بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز لتقديم عرض سعر لمشروع تأهيل طرق داخلية في هندازة - شارع المدارس.

1 - استدراجات عروض الأسعار ستكون تسوق محلي وحسب الآليات المعتمدة لدى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، الشراء حسب اجراءات التسوق المحلي و مفتوحة للمقاولين المؤهلين المحليين وحسب وثائق إستدراج عروض الأسعار.

2 - يمكن للمقاولين المعنيين الحصول على المعلومات اللازمة من بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز / (مهندسة البلدية: المهندسة رزان العبيات) - هاتف رقم 02-2729769.

ويمكنهم الاطلاع على وثائق العطاء والحصول عليها على العنوان بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز وذلك ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثانية ظهرا من يوم السبت الموافق 2026/10/10 وحتى يوم الاربعاء الموافق 2026/10/21.

3 - المشروع شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم اسعارهم شاملة ضريبة القيمة المضافة وإحضار خصم مصدر ساري المفعول.

4 - زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي: جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية والاجتماع التمهيدي يوم الخميس الموافق 2026/10/15 في تمام الساعة 10:00 صباحا، حيث أن الاجتماع التمهيدي سيعقد في مقر بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز، وذلك بعد انتهاء الجولة الميدانية.

5 - عروض الاسعار تقدم في العنوان المبين أدناه قبل أو يوم الخميس الموافق 2026/10/22 الساعة 12:00 ظهراً، عروض الأسعار الالكترونية غير مقبولة، وسيتم رفض العروض المتأخرة عن موعد التسليم، وسيتم فتح العروض بحضور المقاولين او ممثليهم الذين يرغبون بذلك شخصيا في العنوان المبين ادناه، عند الساعة 12:00ظهراً، يوم الخميس الموافق 2026/10/22 في مقر بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز / بلدة هندازة.

6 - العنوان المشار إليه أعلاه هو: -(بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز/ هندازة) هاتف: 02-2729769، فاكس: 02-2731223.

رئيس بلدية هندازة بريضعة خلايل اللوز / م. راتب عبيات

10/9 د

دولة فلسطين- وزارة الحكم المحلي - بلدية جبع / جنين

إعلان مناقصة

الجهة المشترية: بلدية جبع
رقم المناقصة: 1- 10605- 02- MDP4 Real-c2.w1

1. حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية - على منحة بقيمة 167 مليون يورو مجموعة من الشركاء الممولين (الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، للتنمية الدولية، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة البلجيكية للتنمية، ، الوكالة السويسرية للتنمية) بالاضافة الى مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 10٪، في إطار برنامج تطوير الهيئات المحلية المرحلة الرابعة / الدورة الثانية MDPIV-CII ، وتنوي بلدية جبع استعمال جزء من أموال هذه المنحة في عمل دفعات تحت العقد رقم 1 -10605 -02- MDP4 Real-c2.w1 لتوريد سيارة نفايات سعة 8 كوب موديل 2026 على الأقل والذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة.
2. تدعو بلدية جبع المناقصين ذوي الأهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم توريد سيارة نفايات سعة 8كوب موديل 2026 على الأقل .
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز موجودة في وثائق العطاء.
4. يمكن للمناقصين المؤهلين والمهتمين الحصول على معلومات إضافية من بلدية جبع وكذلك فحص وثائق المناقصة على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحا إلى الساعة 14:00 مساءا من أيام السبت الى الخميس من تاريخ 2026/10/10 من أيام السبت الى الخميس ، أو عبر البوابة الموحدة للشراء العام.
5. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، بعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أسفل الدعوة قبل 2026/11/09 الساعة 12:00 ظهرا، والعطاءات الإلكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يرفق مع العطاء كفالة دخول المناقصة بمبلغ 3,000 يورو وتكون سارية المفعول لمدة 30 يوما بعد صلاحية العطاء. حيث تكون كفالة دخول المناقصة سارية المفعول لمدة 120 يوما من تاريخ فتح المظاريف.
8. الاسعار غير شاملة لضريبة القيمة المضافة
9. العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه يوم الاثنين بتاريخ 2026/11/09 في تمام الساعة 12:00 ظهراً.
10. العنوان المذكور أعلاه هو:

بلدية جبع - قسم الصحة
جبع- شارع البلدية
جنين - فلسطين
042450222Jaba222m@yahoo.com

رئيس بلدية جبع / محمد اسعد بداد